« المصالح المشتركة » وهو الذي يطمح الى انجاز ورقة عمل مشتركة ثلاثية سورية لبنانية فلسطينية تؤدي الى انجاح القمة .

أما زيارة القليبي الى لبنان فلم تتجاوز الاتفاق على بعض الترتيبات المتعلقة بموعد القمة ومكانها وكيفية التمهيد لها حيث البرمجة لزيارات عربية تسبق القمة يقوم فيها القليبي والحص ، وتدارس ايجابيات اللقاءات الفلسطينية ـ السورية ـ اللبنانية ، وهل ستعكس نتائجها مشتركا يؤدي الى انجاح القمة العربية التي تشير الدلائل الاولية الى عقدها في الرياض وفي مطلع تشرين الثاني المقبل وان الجنوب سيكون احدى موضوعاتها الرئيسية مع ما يكتنفها من عوامل معرقلة من الممكن أن يتم الاستعاضة عنها بمؤتمرات مصغرة .

ان رهن مواقف الثورة بسياسة الدول العربية هو الى جانب كونه القضاء على استقلالنها ، فانه يعتبر مهربا من المسؤولية التي تفرض جدولة المهام وتجسيدها عمليا في ظروف احتدام الصراع وتصاعده.

اما على الصعيد الداخلي

ومع تصاعد التهديدات الصهيونية ـ بيغن ـ وايزمان ـ دايان ـ ايبان ، باستمرار الهجمات على جنوب لبنان واقتران تصاعد تهديدات العدو مع ارتفاع وتيرة الحملة السياسية لاركان النظام في لبنان وقيادة الانعزاليين والجهات التقليدية الدينية السياسية والدينية ، وكثافة عدد الزيارات المتنوعة لخاطيش النظام نويني ـ بطرس ـ الحص الى الساحة الدولية والعربية من أجل التمهيد لتمرير مشاريع النظام في سياق المخطط الامبريالي الصهيوني الرجعي وما الهجوم الصهيوني بالمدرعات على جسر الخردلي حيث ارغمتها القوات المشتركة على التراجع الا دليلا قاطعا على الاستعدادات الكامنة لتقديم نجدة دائمة لاطراف النظام من أجل التوغل في معركتهم السياسية الهادفة الى تعزيز وضع القوى المضادة للثورة وتوسيع رقعة أراضي الشريط الحدودي الخاضع لسيادة الصهاينة والانعزاليين .

ان ايجاد صيغة مرحلية غير عسكرية التي ذكرها سركيس في رسالة تخص وضع الجنوب وتحمل في طياتها خطورة المرحلة القادمة ، أما كلامه عن الجيش وتعزيزه عديدا وعتادا لهو دلالة مشؤومة على مدى أهمية دوره المعد لان يلعبه ضمن مشاريع ادخاله الى المناطق الوطنية ، وما ذكره للوفاق الا تضليلا حيث ربط تأخر انجازه بعدم توفر الاجواء الملائمة والاستعدادات الكفيلة بتحقيقه ، كل ذلك في اطار تحرك السلطة من أجل عودتها الى الجنوب مستهدفة الوجود الوطني ، وارجاءها التقدم نحو الشريط الحدودي لتتم لها أولا الانتشار في المناطق الوطنية .

ولقد ادى اللقاء الفلسطيني اللبناني على مستوى القمة الى تسهيل دخول الجيش الى الجنوب كي يساهم في اعادة بسط « الشرعية » عليه وتعزيز وجوده ، وقد أكد الحص على اتخاذ بعض التدابير على حد تعبيره ، تؤدي الى اراحة الجنوب وتصحيح بعض الاوضاع منه كانسحاب المسلحين من الاماكن المكتظة ، ووقف العمليات من الاراضي اللبنانية ، والامتناع عن القصف والتسلل عبر الحدود .

وتركز بعض الاوساط اللبنانية الرسمية على ان المبادرة الاميركية تأتي في وقت قطعت فيه الاتصالات الفلسطينية اللبنانية شوطا بارزا على شكل مبادرة تدعم انزال الجيش الى الجنوب وتمهد لتنسيق المواقف حيال القمة العربية المقررة ، وسوف يؤثر على ما تم التوصل اليه ، وبالتالي تحصن المقاومة ضمن حدود تنازلات لا تؤثر عليها مطلقا في ظل مشاهداتها البينة ان السلطة قد تخلت عن كل المقررات التي اتخذت سابقا من بينها اتفاقية القاهرة وملحقاتها ومقررات قمة بغداد التي غيبها سركيس في خطابه ، ومقررات بيت الدين التي ابتلعت قبل رؤيتها النور ، وتحاول السعي نحو اقتناص مقررات جديدة تعتزم كل ما يتعارض مع ضرورة الارتفاع بعض الدرجات في سلم المؤامرة ومن هنا فان استجابة سركيس لدعوات بيغن وتنفيذا للخطة الاميركية الجديدة لعقد معاهدة صلح مع « اسرائيل » مقيدة بالقدرة على اخضاع المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية واجبار سوريا على الانسحاب من لبنان ، ومما يجدر ذكره ان اشارة أميركا التي تدعو الى ضرورة خروج سوريا من لبنان

منذ دخولها في عام ١٩٧٦ كانت الاولى وهي الضربة الاخيرة للتعريب مما يفترض معارك حامية لاتمام التدويل ، يضاف اليها دعوة العرب الرافضين كاتب ديفيد الى التقدم للانضمام الى مفاوضات مباشرة مع « اسرائيل »

ونجدر الاشارة الى ان ضبط مسالك الدولة في هذه المرحلة التي تحاول فيها تكريس اقليمية المعركة في الجنوب مستفيدة من الحالة التي وصل اليها المواطن الجنوبي من يأس واحباط تسمح لاعلام الشرعية من ايصاله الى النقمة ضد العرب في وقت وجود أطراف لبنانية ضد هذه الانظمة وتحميلها كل الاضرار التي أصابت لبنان . وقد مضت السلطة في لبنان على هذا الطريق محققة نجاحات باهرة بأن دخول الشرعية الى الجنوب لخلق الهدوء الطويل واحلال السلام والامن والاستقرار ، وتخلي العرب وعدم مساعدتهم لبنان هي العوامل المطلوبة « لانقاذ » الوطن والمواطن ، وتأهيل الرأي العام الجنوبي واثارة حفيظته ودفعه الى الصدام مع المقاومة كحد أقصى ، أو على أقل تعديل أن ينسحب بمطلب ادخال الجيش الى صور والنبطية مع ما يعنيه من تراجع للمقاومة والحركة الوطنية في وجه « اسرائيل » وسعد حداد وما تحرك أجهزة الدراسة ودس العملاء وتأليب السياسيين التقليديين والمذهبيين حول الاهداف المذكورة تسمح للسلطة ويجيز لها كيما ترتاح الانخراط في بوتقة أية مبادرة ومهما كان نوعها لحل قضية الجنوب على

١ ـ تكريس لبنانية المعركة بما يعطي الحق لبنان بالتحالف حتى مع « اسرائيل » لانقاذ نفسه .

٢ ـ الانتقال الى وضع المقاومة بين مطرقة الرأي العام في الجنوب وهجمات « اسرائيل » والانعزاليين المهجية وسندان العجز الرسمي عن تحويل تبعات وجودها لجهة التصدي « لاسرائيل » .

٣ ـ الانتقال أخيرا الى انزال الجيش وانكفاء المقاومة واسقاط البندقية العادلة ، ثم اعلان لبنان استعداده للتفاوض مع « اسرائيل » وسني الخط الاميركي عربيا .

ان السلطة التي أنجزت قسما كبيرا من هذه الخطة باتقان ومهارة ، وغرق الكثير في أوهامها وأحابيلها على ضوء افتعالها العديد من الاحداث ، ولم تبق الا الفصول الاخيرة ، التي بدأتها الخطة الاميركية على لسان مانس باقتراح هدنة بدل اتفاق وقف النار الهش ، ويأتي العرض الاميركي عبر القائم بأعمال سفارة واشنطن في بيروت . وأمام صفحة الاحداث هذه يبقى التشاؤم هو سيد الموقف ، لانه نابع من أن أي حل مرحلي يعكس التعايش بين القضية الفلسطينية واللبنانية ، لا يحصل الا بالوفاق الوطني والذي هو قضية غير واقعية لان المناقضات تتسع ليس فقط مع الجبهة الانعزالية والحركة الوطنية بل بين أطراف الحكم نفسها الذي يحكمها صراع على اقتسام جبنة الحكم في ظروف الانهيار الاقتصادي الحاد ، ولهذا فان الدولة قد بدأت بتدعيم التفاهم اللبناني الفلسطيني كشرط لتحقيق أهداف لبنان وأنه سيكون الوسيلة الوحيدة لانجاز خطوه كبيرة في مسار المخطط الصهيوني الانعزالي ، فاذا كانت المقاومة تعتبر ان دخول الجيش الى الجنوب عملية ضعيفة غير ذي شأن لانها محكومة بمقدره المقاومة وميزان قواها في الداخل وزخمها السياسي نتيجة للتأييد العالمي الذي حصلت عليه ، وبالتالي عدم تأثيرها على المجرى العام لمسار الثورة ومضمونها الاساسي ، فانها تخطىء اذا اعتبرت هذه الخطوه معزولة عن كل النهج الذي تتبعه السلطة وتجسده من منظور تنفيذ مخطط التصفية .

وبالرغم من عجز السلطة المادي عن تحقيق أهدافها وبالتالي طبيعة الظروف الدولية والعربية والمحلية التي تعرقل مرحليا اجتياح « اسرائيل » للبنان ، فان المؤامرة سوف تستمر والمعارك سوف تتصاعد وتحرك الحكم سيتركز على منع الانحلال ، فسركيس يصرح « ان لبنان مصاب بمرض السرطان والمطلوب تأجيل موته حتى اختراع العلاج لشفائه » وان مصدر حزبي قد أكد « اننا ما زلنا حيث كنا وكما كنا العام ١٩٧٥ ، فالأزمة طويلة والحل بعيد » .

فمتى نخرج من مأزق المواجهة ونعيم السيطرة السياسية والعسكرية الشاملة على ضوء شعار سياسي محدد وواضح يناقض باسقاط النظام الرجعي وتدمير كل مكوناته ومرتكزاته وشن الكفاح الوطني الشعبي المسلح حتى اسقاط النظام وتحرير الصهاينة والانعزاليين .

ابو نضال

وعود الدولة ! هل ستتحقق ؟ أم هي كمين نصبته لافشال الاضراب العام.

العمال مدعوون اكثر من أي وقت مضى لاقصى درجات الحذر والانتباه

سطر عمال بلدية بيروت باضرابهم الفوري العام أروع ملحمة نضالية أسقطت زيف ادعاءات مجلس الادارة في البلدية وأجهزة الدولة المختصة ، وكشفت وعودهم السابقة وما أثمرت عنه من مراوغة واحتيال .

اذ لم يتم تلبيه أي مطلب الا رضوخا وانصياعا لزخم المواقف النضالية للعمال الذين أعلنوا وفي مرات عديدة وعيهم لمصالحهم المشتركة ، ومعرفتهم لعدوهم الذي يمارس عليهم ابشع أنواع القهر الاقتصادي والحسدي ، وقد أصدر تجمع العمال الوطنيين في بلدية بيروت بيانا أوضح فيه شرعية مطالب العمال وخاصة قرار التثبيت المستكمل كافة المراحل القانونية والمواقيع اللازمة لذلك ، وفضح للبنان أساليب الدولة الموجهة لحقيقة الاضراب ، والضاربة على وتر الطائفية التي تشوه بها كل نضال جماهيري مزيفة الواقع الاجتماعي المرير .

ويعتبر العمال ان الطائفية السياسية من نوع « الزبالة » التي يرفعونها كل يوم . وقد طالعهم وزير الداخلية « الوطني » بتصريح قال فيه : « ان العمال المضربين يخطئون كثيرا اذا كانوا يعتبرون ان المطالب يمكن أن تتم في جو الاضراب » . هذه المحاولات الخبيثة والتي تأتي لخدمة أسياده البرجوازيين كأحد أركان هذا النظام المعفن تكشفها حملة المطالب التي قدمها التجمع منبها أن مطلبا واحدا لم يتحقق الا بالاضراب، فالامثلة التي تدحض مقالبه كثيره ومنها :

ـ اضراب عام ١٩٥٣ حقق للعمال البلديين ٢٥ غرشا يوميا .

ـ اضراب ١٩٥٥ حقق للعمال زيادة لمرة واحدة يوميا .

ـ اضراب عام ١٩٥٦ حقق أيضا لمرة واحدة يوميا .

ـ وتمكنوا عام ١٩٥٧ باضرابهم المتكاثف من التوصل لزيادة يومية مقدارها ١.٠ قرش اضافة لحقهم بالاجازة المرضية التي كانت محرمة سابقا ، رغم صرف ١.٤ عمال وتشريد عائلاتهم .

ـ في العام ١٩٦١ حقق العمال زيادة يومية قدرها ليرة لبنانية واحدة .

ـ أما في عامي ١٩٦٨ ـ ١٩٧٠ ونتيجة لتصديق وعود المسؤولين الكاذبة تبخرت مطالب العمال .

ـ وفي عام ١٩٧٢ تمكن العمال من تحقيق زيادة مقدارها ليرة واحدة يوميا بالاضافة الى نصر كبير اخر وهو اقامة نقابة عمالية تدافع عن حقوقهم .

بعد هذا السرد التاريخي ، هل يستطيع الوزير مني الدين أن يقدم مكسبا واحدا تحقق دون اضراب ؟

ان عمال بلدية بيروت مطالبين أكثر من أي وقت مضى بأن يكونوا على أهبة الاستعداد لعودتهم السريعة الى فتح الاضراب بعد انتهاء المهلة التي طلبتها السلطة والادارة ورفضهم لاي ابتزاز أو وعود جديدة ، كأن يطلب الوزير مهلة زمنية أخرى ، فعلى المجلس التنفيذي لعمال البلدية أن يتدارك الخطأ ويبقى على تأهبه الدائم لشن النضال مجددا بالابقاء على الحيوية النضالية سائدة في صفوف العمال فاما تحقيق كافة المطالب واما الاضراب الفوري المفتوح .

ان أهم الدروس المستقاة من نضال عمال بلدية بيروت تتمثل بالدروس التالية .

الدرس الاول : ان وحدة العمال وتكاتفهم ووحيد وسائل نضالهم ، هذه القضايا تشكل الضمانة الوحيدة لانتزاع مطالبهم واجبار المسؤولين على التنفيذ بعد فضح وعودهم وأحابيلهم .

الدرس الثاني : المحافظة على النهج القيادي الثوري ، والمتمثل بتصعيد النضال ورفض المساومات بحس هجومي ، رافض تصديق الوعود التي تطلقها الدولة ، والتي ما هي الا كمائن تؤدي الى ثلم وحدة نضال العمال وتمزيق تضامنهم ، وابتلاع المطالب والوعود . وكان حريا بالمجلس التنفيذي لنقابة عمال البلدية ان يرفض كافة الضغوط مهما كان نوعها ومن أية جهة جاءت ، وعدم العودة عن الاضراب الا في حال اعلان رسمي بتحقيق المطالب كلها .

الدرس الثالث : ان التداخل النضالي ما بين عمال بلدية بيروت وعمال البلديات في لبنان ، بل ان وحدة الطبقة العاملة هي الضمانة الوحيدة والاكيدة لتلبية مطالب العمال .

الدرس الرابع : التأكيد على أن الاضراب العام والمفتوح هو وسيلة من وسائل النضال النقابي السلمي ، وبدونه فان العمال سيحصدون الفشل ويقدمون للدولة وسائل تمييع حقوقهم .

الدرس الخامس : ان وعي العمال لمصالحهم ومعرفة أعدائهم الطبقيين ، تتطلب عملية تسييس منظمة ، من أجل أن يقترن النضال النقابي بالنضال السياسي خاصة في مرحلة وصل فيها الصراع ما بين القوى الوطنية والجبهة اللبنانية وستارها « شرعية » سركيس ، الى الذروة ، مع الاشارة الى ان الاضراب العام والفوري الذي نفذ يعتبر مؤشرا هاما على مستوى وعي العمال لظروف عملهم ، وبهذا يصبح هذا المطلب ليس سهلا وحسب انما تتضاعف أهميته في ظروف الصراع المحتدم من أجل اسقاط النظام وبناء سلطة تنهي كل أنواع الظلم والاستغلال .

الدرس السادس : ان تشكل اللجان العمالية القاعدية تمثل الارضية المناسبة لوحدة العمال وروافع نضالية تضفي على تحركهم طابع الشمول والتجذر ، ولممارسة الرقابة القاعدية على القيادة .

الدرس السابع : ان موقف الحركة الوطنية السياسي يمثل هو الاخر سندا للعمال ، شرط احتضانه لتحركهم المطلبي وبوسعه كل الوسائل الآيلة لانجاحه .

الدرس الثامن : انكشاف دور القيادات النقابية المبني ، في عزوفها عن مبنى نضال عمال البلدية، مما يعزز حقيقة ارتباط الاتحاد العمالي العام ذاتيا بالنظام ، كأحد أجهزته المنفذة لسياسته الرجعية المضادة لمصالح العمال والمكادحين ، وتؤكد على اصلاحية الاتحاد الوطني ، بحيث يفترض ايجاد قيادة ثورية نقابية تشكل البديل السياسي والنضالي لهذه القيادات المهترئة .

ان استخلاص هذه الدروس الغنية لوضعها في مسيرة نضالنا الشاق والطويل سيفتح الطرق واسعا أمام ضرورة الاستفادة من التجارب النضالية المكثفة خاصة في ظروف بدء النهوض الجماهيري من أجل دفع العمال نحو تحقيق أهدافهم .

ابو نضال